الصباح الاقتصادية
12
العدد 2071 - السنة السابعة
الإثنين 6 ربيع الاخر 1436 - الموافق 26 يناير 2015
Monday 26 january 2015 - No.2071 - 7th Year

شهدت نشاطاً على الأسهم المتداولة خصوصاً منخفضة التكلفة التي تقل قيمتها عن 50 فلسا

البورصة : جلسات الأسبوع الماضي أغلقت على ارتفاع

قال تقرير اقتصادي متخصص إن غالبية جلسات سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) اغلقت على ارتفاع الأسبوع الماضي وشمل نشاطها جميع الأسهم المتداولة خصوصا الأسهم منخفضة التكلفة التي تقل قيمتها عن 50 فلسا وسط الشراء الانتقائي نحو اسهم تشغيلية معينة.

وأضاف تقرير شركة (الاولى للوساطة المالية) ان السوق اغلق تداولاته الخميس الماضي على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة بواقع 11ر0 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6662ر8 نقطة و 43ر0 نقطة للوزني و1ر6 نقطة ل(كويت 15).

واوضح ان المؤشرات الثلاثة تراجعت في الجلسة الثانية مع ترقب المتعاملين الافصاحات الفصلية عام 2014 خاصة البنوك فيما ساهمت عمليات جني الارباح فضلا عن تصحيح مستويات سعرية للعديد من الاسهم بأقفال المؤشرات الرئيسية في الجلسة الثانية على تراجع.

وذكر ان الضغوطات البيعية وعمليات جني الارباح طالت أسهما تشغيلية شهدت ارتفاعات منذ بداية العام الحالي ومجريات الحركة نحو الشراء الانتقائي دفعت المؤشرات في تعاملات الأسبوع الماضي الى التذبذب صعودا وهبوطا.

وبين التقرير ان قرب انطلاقة البيانات المالية الفصلية عن العام الماضي ساهم في استمرر نشاط البورصة في غالبية الجلسات وتركز النشاط على اسهم تشغيلية بدعم من محافظ مالية وصناديق استثمارية كبرى تحركت تجاه الأسهم التي يتوقع بلوغها مستويات سعرية جيدة ما قبل اعلانات الشركات المدرجة عن افصاحات عام 2014.

ولفت الى ان الأسهم التي تحمل فرصة جيدة للشراء قد لاتتكرر بعد توالي البيانات المالية كانت محل اهتمام المستثمرين ما جعل معظم التعاملات على الأسهم التشغلية انتقائية وموجهة الى اسهم التوزيعات.

■ **الجُمان : حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاّك الشركات المدرجة ما زالت نشطة للأسبوع الخامس على التوالي**

وقال تقرير (الاولى للوساطة المالية) إن اعلانات سوق الكويت للاوراق المالية عن بيع الأسهم في مزادات عن طريق وزارة العدل القى بتاثيراته السلبية على بعض الأسهم ذات العلاقة.

وبين أن عمليات الشراء التي تقوم بها المحافظ والصناديق الاستثمارية لم تتوقف في غالبية تعاملات الأسبوع الماضي فيما جاء التركيز من المستثمرين الرئيسين على اسهم العوائد خصوصا مع انطلاقة قطار الاعلانات السنوية عن العام الماضي.

واشار التقرير الى أن هذه الحالة زادت من كثافة الشراء على الأسهم التشغيلية الامر الذي حقق مزيدا من التكاسب للقيمة السوقية.

وقال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في موجزه الأسبوعي عن حركة الملكيات المعلنة بالسوق الكويتي انه لازالت حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة نشطة للاسبوع الخامس على التوالي، حيث تم رصد 12 حركة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 22 يناير 2015. وقد تصدر اتجاه الرفع حركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع المذكور بواقع 5 حركات، تلاه عمليات الدخول في قوائم كبار الملاك بواقع 3 حركات، في حين اقتصر اتجاه الخفض والخروج من القوائم المذكورة على حركتين لكل منهما.

البورصة الكويتية

الشال: سيولة البورصة الكويتية حالة «غير صحية»

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ان سيولة سوق الكويت للأوراق المالية انخفضت في عام 2014 بنحو 45.3%-، وسيولة سوق الكويت ضعيفة منذ ما بعد ازمة العالم المالية في عام 2008، وحتى في الحالات التي ترتفع فيها السيولة، يكون للبرر التطرف في المضاربة ما يؤدي إلى انحراف السيولة نحو شركات صغيرة وخطرة كما حدث في النصف الأول من عام 2013. وضعف سيولة السوق الكويتي صحيح بالمطلق، ولازال انحراف السيولة مرتفع نحو الشركات رغم انخفاضه في عام 2014، وضعف السيولة المقارن يضع السوق الكويتي في المرتبة الخامسة ويفارق كبير عن أربع أسواق في إقليم الخليج، وأعلى من سوقين صغيرين فقط هما السوق العُماني والسوق البحريني. وقال التقرير الذي حصلت «مباشر» على نسخة منه، انه لو اخذنا عام 2014 كفترة قياس، نلاحظ ان معدل قيمة التداول اليومي بلغت نحو 25.1 مليون دينار كويتي لعام 2014، وهي ادنى بنحو 44.8%- من معدل قيمة التداول اليومي لعام 2013 البالغة نحو 45.5 مليون دينار كويتي.

ليس انخفاضها المطلق هو المؤشر السلبي الوحيد، إذ تشير الأرقام إلى ان معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول من عام 2014 بلغ 32.3 مليون دينار كويتي، انخفض للربع الثاني من عام 2014 إلى 23.5 مليون دينار كويتي، ثم انخفض الى نحو 21.1 مليون دينار كويتي في الربع الثالث، بينما ارتفع قليلا في الربع الرابع ليصل الى نحو 23.8 مليون دينار كويتي، وهو قريب من مستواه في الربع الثاني، وبشكل عام، بدأ عام 2014 منخفض وينخفض بمرور الوقت. وخلال العام 2014، لم تكن سيولة السوق موزعة بشكل عادل رغم تحسن توزيعها، إذ ذهب نحو 23.1% منها الى 17 شركة مضاربة صغيرة، أو الى نحو 8.8% من عدد الشركات المدرجة ولا تزيد قيمتها الرأسمالية عن 3.4% من قيمة السوق، بينما اكتفت 96 شركة بنحو 3.8% فقط من حجم سيولة السوق.

ويمكن تفسير تخلف اداء مؤشرات اسعار السوق الكويتي عن اداء اربعة من اسواق الإقليم الستة الأخرى، إلى العزوف عن التداول أو ضعف السيولة المقارن عند المقارنة ما بين سيولة تلك الأسواق وسيولة السوق الكويتي.

واوضح التقرير الذي حصلت «مباشر» على نسخة منه، ان التنافس المحموم للسيطرة على شركة «المدن» قد انعكس على حركة قوائم كبار ملاك تلك الشركة، حيث عززت شركة البروج للاستثمار العقاري حصتها فيها للاسبوع الثاني على التوالي بمقدار 1.582 نقطة مئوية من 7.255 إلى 8.837%. كما رفع -وللاسبوع الثالث تباعا- عبدالمجيد عبدالرزاق علي الزلزله حصته فيها بواقع 1.100 نقطة مئوية من 17.300 إلى 18.400%. كما دخل عبدالوهاب اسعد السند قائمة كبار ملاكها بنسبة 7.930% من رأس مالها.

ومن المحاور الملفتة لحركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي تراجع حصة «ع عقارية» في «سينما» بواقع 3.700 نقطة مئوية من 15.590 إلى 11.890%. وذلك مقابل دخول مجموعة مرزوق عبدالوهاب المرزوق للتجارة العامة قائمة كبار ملاكها بنسبة 7.730% من رأس مالها. وكذلك رفع شركة براري الكويت التجارية وآخرين حصتها في «ع عقارية» بمقدار 1.960 نقطة مئوية من 23.480 إلى 25.440%. علما بأن «ع عقارية» و«براري الكويت» تتبعان «كتلة العماد»، بينما تتبع «سينما» و«مجموعة المرزوق» لـ «كتلة التمدين».

■ **مجريات الحركة نحو الشراء الانتقائي دفعت المؤشرات إلى التذبذب صعوداً و هبوطاً**

ومن محاور حركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي خروج احمد غسان احمد سعود الخالد من قائمة كبار ملاك «اسيكو»، وقد كان يمتلك 9.350% من راس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 15 يناير 2015، وذلك مقابل ارتفاع حصة والده: غسان احمد سعود الخالد بمقدار 4.150 نقطة مئوية من 12.910 إلى 17.060%، كما دخلت شركة جي ايه كي المعتمدة للاستيراد والتصدير قائمة كبار ملاك «اسيكو» بمقدار 19.040% من راس مالها، وترجّح ان حركة الملكية في «اسيكو» تمت بموجب تحويل خارج قاعة التداول، حيث لم يتم رصد اي كميات متداولة على السهم المذكور تغطي التغير في الملكية في قائمة كبار مساهمي تلك الشركة.

من جهة اخرى، رفعت المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية حصتها في «قيفا» بمقدار 1.310 نقطة مئوية من 6.000 إلى 7.310%. حيث كان ذلك الرفع اول حركة في قائمة كبار ملاك «قيفا» منذ إدراجها في 14 ديسمبر 2014، والذي يشهد سهمها تداولا مكثفا يوميا وبمستويات سعرية مرتفعة نسبيا منذ إدراجه حتى الآن.

أما باقي الحركات الأخرى في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي فتمثلت في حركتين، الأولى: استئناف شركة الإقليم العقارية خفض حصتها في «منشآت» بمقدار 1.070 نقطة مئوية من 6.750 إلى 5.680%، والثانية: خروج عبدالله محمد أحمد الصالح من قائمة كبار ملاك «أجوان»، حيث كان يمتلك 7.394% من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 15 يناير 2015.

ونوه «الجمان» في نهاية تقريره إلى أن مصدر بيانات التحليلات أعلاه هو الموقع الإلكتروني الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية، والذي يُفصح عن الملكيات في الشركات المدرجة التي تساوي وتزيد عن 5% من رأس مالها.

بواقع 89 سنتاً

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 41.51 دولاراً

برميل النفط الكويتي يرتفع 89 سنتا

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات يوم الجمعة بواقع 89 سنتا ليبلغ 41.51 دولارا للبرميل مقابل 40.62 دولارا في تداولات يوم الخميس الماضي.

وارتفعت اسعار العقود الآجلة لنفط خام الإشارة مزيج برنت في بورصة لندن يوم الجمعة بعد نبأ وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث انهى برنت التعاملات مرتفعاً 27 سنتا ليصل إلى مستوى 48.79 دولارا للبرميل.

اما في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس)، فقد انخفض الخام الأمريكي 72 سنتا عند التسوية ليصل إلى مستوى 45.59 دولارا للبرميل، في دلالة على وفرة المعروض من الخام.

التزاماً منه بدعم التعليم وتشجيع الكوادر الوطنية الشابة

البنك الوطني يرعى زيارة تدريبية لطلبة العلوم الإدارية إلى لندن

رعى بنك الكويت الوطني الزيارة التدريبية لطلبة كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت إلى المملكة المتحدة، وذلك في إطار دعمه لنادي التمويل في الجامعة وتشجيعه للطلبة الكويتيين في التحصيل العلمي.

وشارك أكثر من 25 طالباً وطالبة من قسم التمويل والمنشآت المالية في هذه الرحلة التي تخللها دورة تدريبية حول تحليل القوائم المالية إلى جانب لقاءات مع المسؤولين في بنك الكويت الوطني -لندن لتعزيز خبرتهم المصرفية.

وخلال لقائه مع الطلبة، استعرض مدير عام بنك الكويت الوطني في لندن فوزي الدجاني مراحل تطور البنك الوطني على مدى أكثر من ستة عقود ليتحول إلى صرح مصرفي راشد في المنطقة استطاع خلالها تجاوز أصعب الأزمات بمرونة وثقة مما أهله اليوم أن إلى يكون أحد أكبر البنوك العربية وأكثرها أمانا وتغطي خدماته مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب استشاره بحصة واسعة من النشاط المصرفي وقاعد متنامية من العملاء.

صورة جماعية للطلبة الزائرين

كما حث الدجاني الشباب على البحث عن المكان الأمثل الذي يترجم تطلعاتهم ويعمل على تطويرهم، مبينا أن البنك الوطني نجح بموازاة انجازاته المصرفية الرائدة ان يساهم بوضوح في صناعة القيادات في عالم المال والاعمال من خلال استثماره في الطاقات البشرية والكفاءات الوطنية وايمانه بالشباب والخريجين واتاحته الفرص الوظيفية والتدريبية أمامهم.

وتأتي رعاية بنك الكويت الوطني لنادي التمويل في جامعة الكويت في اطار دعمه للمسيرة التعليمية والأكاديمية في الكويت كجزء من مسؤوليته الاجتماعية تجاه الكوادر الوطنية الشابة من طلبة وخريجين، وتمتد هذه الرعاية لمدة عام كامل يلتزم من خلالها بنك الكويت الوطني في توفير الدعم لطلاب قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الإدارية.

وتجدر الاشارة الى ان نادي التمويل في جامعة الكويت هو نادي طلابي يسعى لخدمة طلبة قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الادارية في جامعة الكويت، ويهدف النادي الى تعزيز الابتكار والمعرفة لدى الطلاب ويسعى الى المساهمة في توظيف الطاقات الشبابية و تطويرها بالإضافة إلى تشجيع الطلبة على العمل التعاوني والتطوعي.

قد تحدث نتيجة التراجع الحاد والمستمر في أسعار النفط

«الدبلوماسي»: الحكومة مطالبة بالتحوط لأي أزمة مالية قادمة

أصدر (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية) تقريراً اقتصادياً دعا فيه الحكومة الكويتية إلى تعديل سياستها المالية للتحوط ضد أزمة مالية قد تحدث نتيجة التراجع الحاد والمستمر في أسعار النفط، وذلك من خلال ضغط النفقات وتنويع الإيرادات والإبقاء على الإنفاق الاستثماري.

وحدد التقرير اربعة خيارات لمواجهة عجز الميزانية المتوقع بسبب تراجع النفط، تشمل زيادة المعروض النقدي وبيع بعض الأصول السيادية وفرض الضرائب والاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً، مشيراً إلى أن الكويت ضيعت فرصة الوقاية عندما كانت أسعار النفط مرتفعة على الرغم من سيل التحذيرات من المؤسسات الدولية باقتراب العجز المالي، والتي تؤكد أن الكويت ستواجه عجزاً إذا ما استمرت في سياساتها الإنفاقية الحالية.

وأضاف التقرير، أن السياسة المالية الكويتية لطالما اتسمت بتوسعيتها التي اشتدت عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية، حيث قامت برفع مستويات الإنفاق العام بشكل كبير ومبالغ فيه، وتركز ذلك الإنفاق الضخم في الإنفاق الجاري فقط دون نظيره الاستثماري، وظهر ذلك من خلال خطط التنمية المتأخرة التي لم يتم تنفيذها بالكامل، حيث تطبق الكويت سياسة مالية يغلب عليها النمط الاستهلاكي وذلك على الرغم من التحذيرات المتكررة التي صدرت من جهات عدة من بينها صندوق النقد الدولي، والتي تؤكد أن الكويت ستواجه عجزا إذا ما استمرت في سياساتها الإنفاقية الحالية.

ومن المعلوم للجميع أن السياسة التي اتبعتها الحكومة الكويتية في إدارة الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية قد ثبت أنها غير قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تظهر بين الحين والآخر، وتسببت في ظهور اختلالات هيكلية واضحة على الاقتصاد الوطني، حيث تبين ذلك وقت اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008، إذ لم تتمكن الحكومة حتى الآن من معالجة تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد الكويتي على الرغم من الإمكانيات والفوائض المالية التي تتمتع بها البلاد، وذلك في الوقت الذي تخطت فيه دولا كثيرة تلك الأزمة رغم ضعف إمكانياتها مقارنة بالكويت.

ويثبت ذلك أن تحقيق التقدم الاقتصادي لأي دولة لا يتطلب بالضرورة وجود موارد مالية فقط، إنما يتطلب إدارة اقتصادية واعية وحكيمة وعنصر بشري مهني قادر على التصدي للأزمات، فكم من دولة تمكنت من تحقيق التقدم والازدهار لاقتصادها رغم شح مواردها الاقتصادية، وإنما حققت ذلك عن طريق تبني سياسات اقتصادية ناجحة.